الاتحاد الأوروبي أعلن تراجع حالات العبور غير القانوني للحدود

ألمانيا تسجل انخفاضاً بنحو الثلث: السوريون حصلوا على أكثر الطلبات المقبولة!

رغم تأكيد الاتحاد الأوروبي أنه شهد تراجعاً لافتاً في حالات العبور غير القانوني للحدود خلال العام الفائت، وإعلان ألمانيا تراجع أعداد اللجوء إليها بنحو الثلث في عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام ٢٠١٩، لكن الأخيرة ذكرت أن السوريين حصلوا على أكثر الطلبات المقبولة!.

وكشف تقرير لمنظمة «وكالة الحدود وخفر السواحل» التابعة للاتحاد الأوروبي «فرونتكس»، حسبما ذكرت مواقع إعلامية معارضة، أنها سجلت نحو ١٢٤ ألف حالة عبور غير قانوني للحدود من سوريين خلال عام ٢٠٢٠، بانخفاض ١٣ بالمئة عن عام ٢٠١٩.

وأكدت المنظمة، أن هذا الرقم هو الأقل منذ ٢٠١٣، مرجعة ذلك للقيود التي فرضها انتشار فيروس «كورونا» المستجد.

وذكرت المنظمة أن السوريين تلوا أكثر الجنسيات التي تم الإبلاغ عن عبورها الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بطرق غير قانونية، في عام ٢٠٢٠، بإتيم الجنسيات التونسية والجزائرية والمغربية.

وأوضحت، أن طريق الهجرة شرق البحر الأبيض المتوسط شهد أكبر انخفاض في عدد الوافدين، والذي انخفض لحوالي ٢٠ ألفاً أي ما يزيد على ٧٥ بالمئة، وانخفضت أعداد من حاول العبور بطرق غير شرعية في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط بمقدار ٢٩ بالمئة.

وسجلت المنظمة أكثر من ٢٢٦٠٠ عبور حدودي غير شرعي على طريق الهجرة في غرب إفريقيا، أي ثمانية أضعاف العدد المسجل في العام السابق، بينما ارتفعت الأعداد القادمة عبر طريق البلقان لأكثر من ثلاثة أرباع ليصل نحو ٢٧٠٠٠.

من جهته، أعلن وزير الداخلية الألماني، هورست زيهوفر، حسب مواقع إعلامية معارضة، تراجع أعداد طلبات اللجوء إلى بلاده بنحو الثلث في عام ٢٠٢٠ مقارنة مع عام ٢٠١٩، في حين حصل السوريون على أكثر الطلبات المقبولة!.

وقال زيهوفر: إن عدد طلبات اللجوء انخفض لأول مرة في ألمانيا بشكل حاد في عام ٢٠٢٠، إذ سجل ٧٦٠٦١ طلباً، وهو أقل بنسبة ٣١,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي سجل ١١١ ألف طلب.

وتعمل الحكومة السورية مع الحليف الروسي على عودة اللاجئين السوريين في الخارج إلى البلاد، وعقدت مؤتمراً دولياً بدمشق في تشرين الأول الماضي حول عودة اللاجئين السوريين، لكن الدول الغربية والإقليمية المعادية لسورية تعمل على عرقلة عودة هؤلاء اللاجئين للإبقاء على هذا الملف كورقة تضغط بها على الحكومة السورية في المفاوضات السياسية.

وعلقت منظمة «Pro Asyl» وهي أكبر منظمة للدفاع عن الهجرة في ألمانيا، أن هذه الأعداد المنخفضة من طلبات اللجوء ترجع إلى الإغلاق الصارم لحدود أوروبا.

وفي الآونة أظهرت بيانات حكومية أن إجمالي عدد تصاريح العمل الصادرة للسوريين منذ ٢٠١٦ وحتى نهاية ٢٠٢٠ بلغت نحو ٢١٦ ألف تصريح عمل، حسبما ذكرت مواقع إعلامية معارضة.

وقالت البيانات: إن عدد تصاريح العمل للسوريين العام الماضي ٢٠٢٠ فقط، بلغ ٣٨,٧٥٦ ألف تصريح.

ووافق مجلس الوزراء الأردني في كانون الأول ٢٠٢٠ على تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بتصويب أوضاع العمالة السورية المخالفة، وإعفائهم من دفع المبالغ المترتبة على إصدار تصاريح العمل، مع إلزامهم بإجراء الفحص الطبي اللازم، وذلك حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١.

وكالات

لاجئون سوريون في ألمانيا (عن الإنترنت – أرشيف)

الأعرجي يؤكد لتولر رفضه قرار الخزانة الأميركية بحق الفياض

الحلبوسي والكاظمي يبحثان تهيئة الظروف للانتخابات المبكرة وموازنة ٢٠٢١

بحث رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي مع رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات المبكرة، والموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب في بيان تلقته وكالة الأنباء العراقية «واع»، أمس الأحد أن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، لبحث مجمل الأوضاع والتحديات التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة وسبل معالجتها.

وأضاف أن اللقاء ناقش تهيئة الظروف المناسبة للانتخابات المبكرة، وتوفير الدعم الكامل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتأدية مهامها ونجاح العملية الانتخابية.

وتابع إنه جرى التباحث في شأن الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢١، وأكد اللقاء أهمية استمرار تكامل العمل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمواجهة التحديات وتجاوز أزمات البلاد.

وأكد الحلبوسي حسب البيان مضي مجلس النواب بإكمال التشريعات والقرارات اللازمة لإجراء الانتخابات، ومنها تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا.

وبدوره أكد الكاظمي أن الحكومة ماضية في دعم مفوضية الانتخابات بكل ما تستطيع.

وقال المكتب الإعلامي لمجلس مضي مجلس النواب بإكمال التشريعات والقرارات اللازمة لإجراء الانتخابات، ومنها تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا.

وبدوره أكد الكاظمي أن الحكومة ماضية في دعم مفوضية الانتخابات بكل ما تستطيع.

وقال المكتب الإعلامي لمجلس مضي مجلس النواب بإكمال التشريعات والقرارات اللازمة لإجراء الانتخابات، ومنها تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا.

وتابع إنه جرى التباحث في شأن الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢١، وأكد اللقاء أهمية استمرار تكامل العمل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمواجهة التحديات وتجاوز أزمات البلاد.

وأكد الحلبوسي حسب البيان مضي مجلس النواب بإكمال التشريعات والقرارات اللازمة لإجراء الانتخابات، ومنها تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا.

وبدوره أكد الكاظمي أن الحكومة ماضية في دعم مفوضية الانتخابات بكل ما تستطيع.

وقال المكتب الإعلامي لمجلس